المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 14A آب 2024
No.14A Aug 2024

الحركة السنوسية ودورها في استقلال ليبيا حتى عام 1952

م. د. هدى جمعة زياد
hdyjmt36@gmail.com
جامعة القادسية / كلية التربية الرياضية والعلوم البدنية

ملخص

تم تقسيم البحث الى مقدمة واربعة مباحث وخاتمة فاستعرض المبحث الاول نشاط ادريس السنوسي السياسي قبل استقلال ليبيا، والذي سلط الضوء على التعريف بالطريقة السنوسية، وكذلك النشاط السياسي للسنوسية في برقة ،اما المبحث الثاني فقد تناول جهود ادريس السنوسي في سبيل استقلال ليبيا اما المبحث الثالث ، فقد خصص لدور ادريس السنوسي في توحيد الجهود الشعبية في سبيل الاستقلال، المبحث الرابع تناول اعلان الحكومة والاستعداد للاستقلال ، اعتمدت في هذا البحث على جملة من المصادر التي لها صلة بالموضوع والتي اشتملت على المصادر من أهمها ايريك دي كاندول وكتابه الملك إدريس عاهل ليبيا، والذي ساعدنا في دراسة النشاط السياسي في برقة، وكذلك محمد البشير المضيربي، وثائق جمعية عمر المختار وتناول هذا الأخير في كتاباته تدويل القضية الليبية في المحافل الدولية، وكذلك مجيد خدوري بكتابه ليبيا الحديثة، ساعدنا هذا في دراسة تدويل القضية الليبية ايضا وفي الختام ادعوا من الله انه قد وفقت في تقديم ما يخدم هذه الدراسة بالرغم من الصعوبات جمة في سبيل الحصول على المصادر .

كلمات مفتاحية : السنوسي ، ليبيا

The Sanusi movement and its role in the independence of Libya until 1952

L.Dr. Hoda Jumaa Ziad
hdyjmt36@gmail.com
Al-Qadisiyah University / College of Physical Education and Physical Sciences

Summary

The research was divided into an introduction, four chapters, and a conclusion. The first chapter reviewed the political activity of Idris al-Sanusi before Libya's independence, which shed light on the definition of the Sanusi method, as well as the political activity of the Sanusi in Barqa. The second chapter dealt with the efforts of Idris al-Sanusi in the cause of Libya's independence. The third chapter was devoted to the role of Idris al-Sanusi in unifying popular efforts in the cause of independence. The fourth chapter dealt with the declaration of the government and preparation for independence. In this research, I relied on a number of sources related to the subject, which included the most important sources, including Eric de Candolle and his book King Idris, King of Libya, which helped us in studying political activity in Barqa, as well as Muhammad al-Bashir al-Mudhirbi, documents of the Omar al-Mukhtar Association, and the latter dealt in his writings with the internationalization of the Libyan issue in international forums, as well as Majid Khadduri, in his book Modern Libya, helped us in studying the internationalization of the Libyan issue as well. In conclusion, I ask God that I

have succeeded in presenting what serves this study despite the great difficulties in obtaining sources.

Keywords: Al-Senussi, Libya

المقدمة

لقد كان القرن العشرين بمثابة نقطة تحول في تاريخ ليبيا المعاصر في مختلف فتراته وذلك منذ بداية تعرضها للاحتلال الإيطالي في سنة 1919 م الى غاية نهاية النصف الأول من القرن العشرين. فقد خاضت ليبيا في هذه المرحلة محاولات كفاح مختلفة من أجل الحصول على استقلالها، وذلك من خلال قيامها بالعديد من الأنشطة السياسية الداخلية والخارجية، كما حرص الليبيون على نقل وتدويل القضية الليبية وعرضها ومناقشتها في مختلف المحافل الدولية وهو ما انتهى بتحقيق الهدف المنشود وحصولها على حريتها واستقلالها سنة 1951، الا ان هذا التحول في تاريخ ليبيا المعاصر لا يمكن اغفال دور السنوسية ، اذ كان عنوان البحث ادريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا حتى عام 1952 لكونه كان ذا شخصية مركبة جمعت بين السلطتين الدينية والدنيوية، فهو الز عيم الروحي للحر كة السنوسية بعد نفي إبن عمه أحمد الشريف، والقائد الموجه لحركة الجهاد من بعده، وهو الزعيم السياسي الذي كان الوجه الأبرز على الساحة الليبية في تمثيل بلاده في المحافل الدولية والتي قادها نحو الاستقلال والوحدة وهو مع هذا وذاك جمع بين الثقافتين الدينية الملتزمة بأحكام الشريعة، وبين الثقافة السياسية الليبرالية المنفتحة على العالم الحر فكانت إزداوجية متجانسة قلما نجد نظيرها في غيره من القادة والزعماء، غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال لم تكن بأسهل من مرحلة الاستعمار فكانت هذه المرحلة محورية وحاسمة لمستقبل ليبيا الذي تجاذبت اطراف كثيرة منها السنوسية ... وقد

المبحث الاول: نشاط ادريس السنوسي السياسي قبل الاستقلال

1. تعريف الطريقة السنوسية

تعد الطريقة السنوسية خلاصة الطرق القديمة إلى المعاصرة وانها تتميز بإعادة رفع شعار العودة إلى العمل بالكتاب والسنة وتصفية الدين من الشوائب والانحرافات والبدع حيث انحرفت الطرق عن هذا المبدأ لمدة طويلة يعد ما فعته في اول أمرها فالسنوسية حركة إصلاحية وطريقة صوفية جمعت بين النظرة المعاصرة للإصلاح الديني محاسن الطرق الصوفية وبذلك سلكت السنوسية طريقاً وسطاً بين الصوفية الرهبانية وكان هدفها الأسمى هو تكوين مسلم صالح وهكذا نرى أن السنوسية جمعت بين مذهبين وتتميز الطريقة السنوسية عن غيرها من الطرق الأخرى أنها لم تمنع أتباعها من الانضمام إلى أية طريقة أخرى، فيمكن للتابع أن يبقى درقاوياً أو تيجانيا ومع ذلك يكون سنوسياً، كما أن الطريقة السنوسية تسمي نفسها بالطريقة الخدية وأتباعها يدعون الإخوان والجدير بالذكر أن الطريقة السنوسية قد كونت لنفسها قاعدة في إقليم برقة "بنغازي" على يد الشيخ خد بن علي السنوسي الذي جعل من واحة الجنوب قاعدة للزوايا التي شهدت تطورات هامة 1850-1917 م سواء على يده أو يد ابنائه وأحفاده من بعده وأهم ما قامت بـه السنوسية عندئذ هو إعطائها مفهوماً مختلفاً لدور الطريقة الصوفية فلم يعد دور الطريقة هو العزلة والابتعاد عن الأحداث بل التوجه والتعليم والتكوين الروحي والفكري وتنقية الدين الإسلامي من البدع.

مبادئ الحركة :

أدرك ادرك السنوسي ان الدعوة الاسلامية في حاجة الى اصلاح وادراك، وضرورة تخليصها من الخرافات فوضع جملة من المبادئ والتي تمثلت في:

ليس هناك حدود تقسم العالم الإسلامي فالحركة الإصلاحية يلزم أن تكون شاملة لكل أقطاره، يجب أن تكون الحركات الإصلاحية فكرية وسياسية في أن واحد فالإسلام دينا ودولة اي إصلاح لا يكون متكاملا و لن يؤتي بثماره بصورة فاعلة ، يواجه العالم الإسلامي حركة تنصير من المسيحية لذلك يجب نشر الإسلام بين الملحدين قبل أن يعتنقوا المسيحية لازدياد حركة التنصير، إعتبار الكتاب والسنة مصدر الشريعة، فتح باب الاجتهاد في الفقه واعتبار غلق هذا الباب سببا في حجز أساليب التفكير الإسلامي ودخول البدع عليه تنقية الطريقة السنوسية من ضلالات الصوفية.

لمحة عن شخصية إدريس السنوسي:

مولده ونسبه هو محمد إدريس بن المهدي بن علي السنوسي، ولد يوم الجمعة 12/ اذار 1890 بزاوية الجغبوب، تزوج والده محمد المهدي وهو لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره من والدته فاطمة ابنة عمران بن بركة وذلك في 1858م وقد أنجبت له عدة أولاد في حياته وتوفيت 1897.[1]

شيوخه وطلبه للعلم:

نشا محمد إدريس في رعاية أبوية بعد وفاة أمه احتضنته جدته اهتم والده بتربيته تربية صالحة وبدأ بتحفيظه القرآن الكريم بنفسه مع دخوله في سن السابعة من عمره؛ وظل إدريس يحفظ القرآن الكريم على يد أبيه وبعد فترة من الزمن أرسله والده ليتلقى العلم على يدي شيخ عرف بالصلاح والتقوى وبصحبته أخيه محمد الرضا وأبناء عمه محمد الشريف، وبعد وفاة والده ، كفله ابن عمه أحمد الشريف وتفرغ محمد إدريس لطلب العلم بعدما حفظ القرآن الكريم وتتلمذ على يد مجموعة من افاضل العلماء اشتهر من بينهم العلامة العربي الفاسي احمد ابن ابي سيف العربي الغماري، حسين السنوسي وأحمد الريفي فأتقن القراءات وعلوم الحديث، ولما تقدم في السن أصبح من اعضاء الحركة السنوسية ونظم لنفسه حياة خاصة ورسم خطة سار عليها فشيد منزله بزاوية التاج في الكفرة وعكف على الدراسة بهمة ونشاط واهتم بتكوين مكتبة خاصة اصبحت في طليعة المكاتب العربية، كان مجلسه عامرا بالعلماء والأدباء وكان يحب العلماء وينزلهم منه منزله خاصة وكانت أحب العلوم إليه د الحديث الشريف" وعلم الأدب والسياسة التاريخ وا يتحدث في .موضوع إلا يعلل رايه فيه بعد تدقيق وتمحيص ثم ياتي بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة تارة ما من كتاب الله وتارة من الحديث الشريف حيث كان قوي الذاكرة، سريع الخاطر، متين الحجة وله اهتمام خاص بـالفقراء والمساكين وكذلك كان له شغف بجميع أنواع الأسلحة، كان حريصا غاية الحرص على وحدة الصف السنوسي أمام اعداء الإسلام حيث يتجلى حرص محمد إدريس السنوسي على جمع كلمة المسلمين ولم شملهم، وعدم التفرقة عندما اشتدت المحنة وقت أن بدأ العدوان الايطـالي هجومهم على الاراضـي الليبية ورأى بعض الإخوان أن يسندوا الزعامة إلى إدريس السنوسي بحق موروث بدلا من أحمد الشريف، فرفض إدريس السنوسي ذلك العرض وبذلك اجتمعت كلمة المجاهدين على أحمد الشريف لقد رأى محمد إدريس السنوسي ببعد نظره أن تتغير القيادة في اثناء المعركة ليس من مصلحة حركة الجهاد ودفع ابن عمه لمواصلة قيادة كتائب الحركة نحو الواجب المقدس[2]

2. النشاط السياسي للسنوسية في برقة:

[1] محمد عبد الله عودة، ابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989.ص183.
[2] علي محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار، مكتبة التابعين الامارات الشارقة، القاهرة، عين شمس، ط١، 2001 ص17.

إن الاحتلال البريطاني لبرقة سنة 1943، اراحهم من القلق الذي كان يراودهم بسبب خوفهم من احتلال دول المحور لبلادهم، واخذ المهاجرون والمنفيون يعودون لبلدهم وبذلت الإدارة البريطانية جهداً في تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في سبيل تحقيق سد النقص في المؤن أيام الحرب ولم يلبث ازداد الوعي السياسي أن وأصبح العمل من أجل حكومة ذاتية تحت إمارة السيد إدريس السنوسي الشغل الشاغل لهم وقد ازاد الوعي السياسي في برقة بسبب تصريحات الحلفاء من ناحية وبسبب ازدياد الموجة القومية العربية العامة التي كانت قد بلغت ذروتها أثناء الحرب وبعدها، وفق ذلك كله فقد اعطت لبرقة المكانة بأن تتمتع بقيادة حكيمة متزنة والتي تمثلت في شخص السيد إدريس السنوسي الذي كان البريطانيون يكنون له احتراما كبيرا والذي كان يعبر تعبيرا مخلصا عن رغبات شعبية الأصل في مطالبته بالحكم الذاتي وعلى عكس ما كانت عليه الحال في منطقة طرابلس التي كانت قد مزقتها المنافسات الحزبية فإن النشاط السياسي في برقة سرعان ما تركز في التأثير على بريطانيا العظمى بوجوب نقل السلطة من أيدي البريطانيين إلى يد السنوسية في أول فرصة ممكنة،[1] اذا طرأ تغيير كبير في الاجواء السياسة بشكل عام في البلاد، فعدم التوصل إلى قرار بشأن مستقبلها السياسي أدى إلى تنامي الشكوك في صدق الوعد البريطانى، كما أن ذلك الشعور بالخيبة والإحباط ازداد حدة بسبب الحرب بين العرب واليهود في فلسطين، والتي أحدثت أصداءها في ليبيا أيضا، فعلى الرغم من أن ليبيا لم تكن طرفا مباشرا في حرب فلسطين إلا أن الحرب أعطت حافزاً هائلاً لتأجيج النزعة القومية العربية في برقة و المعادية لبريطانيا، والتي كانت لابد أن تمس الأمير إدريس باعتباره صديقاً حليفاً لبريطانيا الذي استمر على موقفه نحوها وان كان قد ضاق صدره بطول الانتظار، فأخذ يزداد إلحاح في ضغطه على السلطات البريطانية من أجل اتخاذ اجراءات جدية للعمل على إنهاء الإدارة العسكرية القائمة من أيام الحرب توطئة لاستقلال البلاد، وكان النشاط السياسي الوحيد الملحوظ في برقة يتمثل في اصرار زعماء البادية والحضر معا على مطالبتهم بالاستقلال الفوري تحت رعاية السيد إدريس، وكان المسؤولون عن إدارة الإقليم متعاطفين تجاه تلك الرغبة خصوصا وأن المنادين بها كانوا قد تعاونوا مع الجيش البريطاني أوثق التعاون في معارك حرب الصحراء.[2]

ثم إن تأخر القرار كان من شأنه أن يتيح الفرصة لإثارة الفتن فتعكر جو الاستقرار الضروري جدا لإعادة بناء الدولة، ورغم المحاولات التي قامت بها من أجل الحصول على الاستقلال، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى مبتغاها، مما جعلها تجه إلى فكرة الكفاح السياسي من أجل الاستقلال وذلك عن طريق تكوين هيئات وجمعيات سياسية،[3]ومن بين هذه الهينات السياسية التي ظهرت في برقة:

1. جمعية عمر المختار: نشطت هذه الجمعية وكانت لها أدوار هامة فى قيادتها، ويجدر الإشارة إلى أن جمعية عمر المختار كانت وليدة نادي عمر المختار، الذي استأنف نشاطه بداية 1944 وقد قاد هذا التيار وحدة ليبيا واستقلالها، كما اتخذت موقفا معاديا من الإدارة البريطانية، كما دعت إلى تأسيس دولة ليبية متحدة بإمرة حد إدريس السنوسي، كما ذكر أيضا أن هذا التيار قد أصدر مجلة باسم عمر المختار كما أسس جريدة عرفة باسم الوطن وهذا ما لفت انتباه الإدارة الإنجليزية حيث قامت بحل نادي عمر المختار ليظهر من جديد باسم جمعية عمر المختار وأحيانا أطلق عليها اسم الجمعية الوطنية .
2. جامعة القدامى بالإضافة إلى جمعية عمر المختار هناك جامعة الرجال القدامى التي تضم الساسة الليبيين القدامى الذين كانوا يهتمون بسياسة برقة[4]

---

[1] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص73
[2] المصدر نفسه، ص 74-75 .
[3] ايريك آرمار دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، لندن، 1988، ص34.
[4] محمد البشير المغربي، وثائق جمعية عمر المختار، صفحة من تاريخ ليبيا 1993، ص17

3. الجبهة الوطنية : تأسست عام 1934 وقد برزت، قضية الوحدة الليبية كقضية أساسية في الوقت الراهن كما طالبت الجبهة بإمرة محمد إدريس المهدي السنوسي، وحكومة وطنية تعمل على الاستقلال، مع العلم أن الجبهة هي التي كانت تدير شؤون البلاد واشترك معها في هذه المطالب المؤتمر الوطني الذي تاسس في 1943 م والذي هدف كانت تدير إلى الوحدة في إطار الإمارة السنوسية.[1]
4. رابطة الشباب الإسلامية : تأسست في برقة ترى أن الأقاليم الثلاثة فران ، برقة، وطرابلس، لن تتوحد إلا تحت إمارة السنوسية، على هذا الأساس عاد محمد إدريس السنوسي إلى برقة بناء على طلب بريطانيا لذلك قام هذا الأخير بحل هذه الهيئات ودعا إلى تكوين جبهة موحدة جديدة لأنه كان يرى أن العمل المنفصل قد يؤدي إلى صراعات سياسية داخل هذه الهيئات وبين قيادتها[2]ما قد ينتج عنه عدم الاستقرار والتخلي عن القضايا الجوهرية وبالفعل قد تم توحيد هذه الهيئات بالرغم من معارضة جمعية عمر المختار التى استاءت من هذا القرار ورات أن استقلال برقة يكون على حساب الأقاليم الأخرى، ومع ذلك فقد تأسس المؤتمر البرقاوي في10/ كانون الثاني/ 1948، برئاسة، محمد رضا الشقيق الأصغر لمحمد إدريس المهدي السنوسي، وكان يضم المحافظين مع العلم أن محمد إدريس السنوسي هو من قام بتعيين أعضاء هذا المؤتمر والذي وصل عددهم إلى 13 عضو ثم أصبح 60 عضوا. وكان المؤتمر البرقاوي يرى أن الوحدة بين إقليم طرابلس وبرقة يجب أن ترتبط بقبول الطرابلسيين لإمارة السنوسية، وهذا ما أكده فى12/ كانون الثاني، حيث أوصى المؤتمر باعتباره هيئة سياسية معترف بها، وبنظام اتحادي بزعامة محمد إدريس السنوسي، مع الاحتفاظ بحق برقة في الاستقلال إذا ما رفض الطرابلسين الاتحاد فقد كان إقليم برقة يطالب بالاستقلال وقيام حكومة دستورية برئاسة محمد إدريس السنوسي وورثته من بعده بالإضافة إلى عدم التعاون مع إيطاليا في أي شكل من الأشكال. فالاستقلال و وحدة ليبيا مرهونة بشرطين ولا يمكن التنازل عنها والمتمثلين في :

أ. ملكية محمد إدريس السنوسي ووراثة أبناءه من بعده.
ب. عدم عودة ايطاليا الى ليبيا.

وفي الاول من حزيران 1943 م اعلن محمد ادريس السنوسي استقلال برقة، هذا الاستقلال التي اعترفت به بريطانيا حيث اوفت بعهودها لمحمد ادريس السنوسي اثناء الحرب العالمية الثانية ونتيجة لذلك قامت بريطانيا بتقديم العهود لمحمد ادريس السنوسي المتمثل في منح الاستقلال لاقليم برقة في حالة انتصارها على دول المحور او على اقل تقدير الا يعود الحكم الايطالي الى وقد تم ذلك بالفعل، حيث أنه في 31 ايلول 1943، أصدر البريطانيون اعلان نقل السلطات الى محمد ادريس السنوسي بالاضافة الى حق وضع دستور وتحديد السلطات التي تحتفظ بها بريطانيا وهكذا اصبح اقليم برقة مستقلا تحت ادارة محمد ادريس السنوسي[3]

المبحث الثانى: جهود السنوسية في سبيل استقلال ليبيا

1. دور ادريس السنوسي في تدويل القضية الليبية:

وكما اسلف انفا كان مطلب امارة السيد محمد أمرا متفقا عليه في كل من برقة وفزان، وكان يجد أنصارا ومعارضين في طرابلس وجدير بالذكر أن إمارة السيد إدريس كان يقاومها الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك عبد الرحمن عزام (باشا) الذي كان يسعى عن طريق علاقاته القديمة بمنطقة طر ابلس إلى تشجيع رفض زعامة السيد ادريس، بعد ان اتضح جليا ان الوحدة الليبية لن يكون في الامكان تحقيقيها الا

[1] زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1968، ص؛442.
[2] محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ت؛ ص 38 -34.
[3] طلحة جبريل، مذكرات جد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، الرباط، المغرب، ط2؛ د.ت، ص 53.

تحت قيادته، ولقد كان السيد بشير السعداوي احد قياديين في طرابلس اذ كان من اكثر المتحمسين لذلك بعد ان كان من المعارضين لها، ولعله قد ساهم مساهمة كبيرة في اقناع المعارضين في منطقة طرابلس.[1]

وفي الواقع فإن ضغوط الليين من أجل تحقيق استقلالهم قد تم تنشيطها حتى قبل أن تنتهي المعارك في مسرح عمليات إفريقيا المساعي رسالة وجهها السيد إدريس إلى وزير الدولة البريطاني بتاريخ 10ايلول1941، مطالبا. فيها بأن تعامل ليبيا بنفس الكيفية التي عوملت بها أثيوبيا" ، وأن يعترف باستقلالها دونما أي إبطاء، في ذلك ثم ألحقها بمذكرة إلى نفس الوزير مطالبا فيها بأن تعترف بريطانيا باستقلال ليبيا وتضمن سلامتها من أي هجوم، وعبر عن استعداد ليبيا لعقد معاهدة مع بريطانيا، واقترح لتنفيذ. هذه الخطة تشكيل لجنة ليبية بريطانية مشتركة، واستغل السيد إدريس اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد بتاريخ 14 شباطا 1945 (الاجتماع التحضيري لتأسيس جامعة الدول العربيـة) وقدم إلى المجتمعين تقريرا اضافيا مطالبا أن يتمثل الشعب الليبي في الجامعة العربية، وأن تقوم الجامعة بمؤازرة هذا الشعب في أن يكون له حقه الطبيعي في تقرير مصيره وشخصيته الدولية مثل باقي شعوب الدول العربية.[2]

مؤتمر(بوتسدام)

انعقد مؤتمر بوتسدام (ألمانيا) بتاريخ 17 تموز 1945، وكانت مهمة المؤتمر وضع الإجراءات الكفيلة بتنفيذ اتفاقية (يالطا) ، وقد حضر الاجتماع كل من الرئيس الأمريكي هاري ترومان، ورئيس الوزراء السوفيتي جوزيف ستالين، أما بريطانيا فقد حضر رئيس وزرائها ونستون تشرشل أولى جلسات المؤتمر، ولكنه لم يلبث أن فقد منصبه نتيجة لخسارته في الانتخابات العامة التي جرت تلك الأيام، فخلفه رئيس الوزراء الجديد كليمنت أتلى الذي أكمل بقية جلسات المؤتمر. وقد قرر المجتمعون إحالة قضية المستعمرات التي كانت تابعة لدول المحور مع بقية القضايا المتعلقة بمعاهدة الصلح مع إيطاليا إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى (الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، بريطانيا فرنسا.[3]

مؤتمرات وزراء الخارجية:

عقد مؤتمر وزراء الخارجية عدة اجتماعات، اتسمت ثلاث منها بأهمية خاصة : اجتماع لندن 11 ايلول 1945، وقد تناول معاهدة الصلح مع إيطاليا، بما في ذلك قضية المستعمرات الإيطالية السابقة، وكانت آراء الدول الأربع كالتالي: اقترح وزير الخارجية البريطاني "بيفن" أن تقوم إيطاليا بالتنازل عن هذه المستعمرات واعلن جورج بيدو وزير خارجية فرنسا أن بلاده تميل إلى إعادة تلك المستعمرات إلى إيطاليا، وذلك حتى يبعد الخطر عن المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، خاصة تونس والجزائر والمغرب أما الاتحاد السوفيتي فقد أعلن وزير خارجيته مولوتوف" أن بلاده ترى ضرورة وضع كل مستعمرة من المستعمرات الإيطالية السابقة تحت إدارة إحدى الدول الاربع، وأن الاتحـاد السوفيتي على استعداده لتسلم إدارة القسم الغربـي من ليبيا(اطرابلس) واقترح وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيرنز" وضع المستعمرات الإيطالية تحت وصاية الأمم المتحدة شريطة أن تمنح ليبيا استقلالها بعد عشر سنوات، اجتماع باريس / نيسان/ 1946: كانت، آراء الدول الأربع متباينة كذلك تقدمت بريطانيـا باقتراح منح ليبيا استقلالها، والاتحاد السوفيتي ارتأى أن تعاد المستعمرات إلى إيطاليا، ويعزى ذلك إلى رغبة الاتحاد السوفيتي في تعزيز موقف الحزب الشيوعي الإيطالي

[1] المغربي، المصدر السابق، ص 17.
[2] نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 167.
[3] محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص 197.

في الانتخابات الإيطالية العامة التي كانت ستجرى آنذاك، والولايات المتحدة أعلنت وجوب تحديد فترة معينة تستقل في غضونها هذه المستعمرات إذا ما وضعت تحت الإدارة الإيطالية.[1]

وظل الموقف الفرنسي على ماهو عليه، اجتماع مجلس وزراء الخارجية في باريس حزيران 1946: لم يتم التوصل في هذا الاجتماع إلى أي اتفاق، واقترح وزير خارجية أمريكا تأجيل بحث القضية لمدة عام كامل، وبدون شك فقد أظهرت هذه الاجتماعات لمؤتمر وزراء الخارجية أن الدول الأربع كانت مختلفة كل الاختلاف في عرضها للحلول، وأن هذه الدول قد تجاهلت سكان المستعمرات كما أن الحلول المقترحة كانت محكومة بمصالح هذه الدول، فبالنسبة لفرنسا: كان همها الأكبر تأمين مستعمراتها الإفريقية الواقعة غرب ليبيا وجنوبها وتعزيز سيطرتها على فزان كمكسب ثانوي، والاتحاد السوفيتي كان يلعب الشطرنج بمهارة، فهو يريد موقعا على المتوسط، والشيوعية في حاجة على التمدد.[2]

وليبيا ورقة لتحقيق هذين الهدفين، ولكن هدفه الأكبر كان استخدام هذه الورقة وغيرها- لتحقيق مكاسبه في أوروبا وترسيخها، وبريطانيا قد سببت لها نقلات الاتحاد السوفيتى الشطرنجية قلقا بالغا وأزعجتها من الانفراد بالفريسة، قامت هي الأخرى بنقلتين: تنازل إيطاليا عن المستعمرات، ومنح ليبيا الاستقلال حالا إبعادا لإطلالة الدب الروسي على شواطئ المتوسط، وإخفاء لهدفها البعيد وهو الاستيلاء على برقة بما يعزز سيطرتها ونفوذها في مصر والسودان، وهي لهذا كانت على استعداد للتسليم بطرابلس، والولايات المتحدة لا تريد إغضاب حليفتها الرئيسة (بريطانيا، ولكن مرحلة طرد بريطانيا والحلول محلها قد بدأت بالفعل في مخططات الساسة الأمريكان.[3]

2. موقف الجامعة العربية وأمينها العام من القضية الليبية:

كانت القضية الليبية مثارة يوم إنشاء الجامعة العربية، وقد رأينا كيف أن السيد إدريس قد حاول مبكرا انضمام الشعب الليبي إلى الجامعة العربية أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي لوزراء الخارجية العرب وقد كان لوجود السيد عبد الرحمن عزام أمينا عاما للجامعة أثره في أن تتشكل علاقة الجامعة بالقضية الليبية بالكيفية التي حدثت، ذلك لأن السيد عزام كان يرى في الجامعة رئاسة للدول العربية وليست منظمة إقليمية، كما أن ارتباطاته السابقة بالقضية الليبية قد دفعت بالسيد عزام إلى تبني القضية الليبية بأفكاره وآرائه الخاصة وبخلفياته عن ليبيا. وقد قدم الأمين العام للجامعة مذكرات إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى تتماشى مع نفس المعايير الواردة في المذكرات المصرية، فطالب باستقلال ليبيا أو السماح لها بالانضمام إلى مصر، أو وضعها تحت الوصاية المصرية أو وصاية الجامعة نفسها، وفي الواقع فإن الجهود التي بذلتها الجامعة وأمينها قد شابتها سقطات غير قليلة ارتكبها الأمين العام، أدت إلى حرمان ليبيا من موقف مؤازر واضح من الجامعة، بل كان للجامعة بعض المواقف التي تحسب على أنها معرقلة لإنجاز استقلال ليبيا، ويقول الدكتور بل كانت ؟ كانت آراء عزام الشخصية حول القضية الليبية قد أصبحت معروفة في المحافل العربية، وقد أثارت جهوده في المجالس الدولية لتأيد مطالب مصر في الوصاية على ليبيا انتقاد الكثيرين من الوطنيين الليبيين، وكان قد أصر على أن أفضل الحلول هو أن توضع ليبيا تحت وصاية جامعة الدول العربية على أن تتحمل مصر العبء الأكبر بسبب قربها الجغرافي من ليبيا ولأن مصر تعرف مشكلات تلك البلاد، وقد عبر عزام أيضا عن موافقته على توحيد برقة وطرابلس ولكنه قال إذا استحال وحدة المنطقتين واستقلالهما فإنه من المناسب ضم برقة إلى مصر.

---

[1] محمود الشنيطي، المصدر السابق، ص 212.
[2] المصدر نفسه، ص 591.
[3] صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، طرابلس، 1970، ص 69-70.

وقد لوحظ أن موقف السيد عزام قد تبلور حول تعمد تجاهل السيد إدريس بالرغم من أن عزام يعرف موقعه القيادي وزعامته التي لا يمكن تخطيها وقد سبق للسيد إدريس أن قدم إلى عزام مذكرة بطلب عرض القضية الليبية على مجلس الجامعة، وهي المذكرة التي أشار إليها عزام نفسه في مذكراته بعد تنحيته عن أمانة الجامعة العربية وفي الواقع فإن عزام- وهو الأمين العام- بدلا من أن يكون طرفا محايدا بين الليبين رأيناه دائما يأخذ موقفا مضادا لموقف السيد إدريس. وقد سبق للسيد عزام أن تدخل في مسألة تأسيس الجيش السنوسي، ونصح بعض الزعماء وحثهم على عدم الانضمام إلى ذلك مسعى بحجة أن بريطانيا لم تقدم وعودا كافية بالمقابل، وقد اعترف عزام بذلك أمام وفد الجمعية الوطنية التأسيسية الذي زاره في بيته في القاهرة بتاريخ 2/شباط/1951، ولكن عزام أوعز السبب في قيامه بخذلانه إلى قناعته، انذاك بأن المحور سوف ينتصر في النهاية.[1]

وقد بلغت تجاوزات الأمين العام مداها عندما تدخل في امور ليبية داخلية صرفة، عندما شارك في الطعن في شرعية الجمعية الوطنية التاسيسية وأدلى بتصريح إلى صحيفة "تيمبو" الإيطالية أعلن فيه أن الجامعة لن تعترف بمقررات هذه الجمعية، وأن الجامعة لن تقبل في عضويتها دولة لم تؤسس بطريقة مشروعة. ثم أتبع هذا التصريح بأن طلب إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن ترفض الاعتراف بدولة ليبيا، ودفع عزام بمجلس الجامعة نحو اتخاذ هذا القرار الخطير بتاريخ 17/اذار/1951 بالرغم من احتجاج بعض الوفود العربية خاصة -العراق ولبنان- بأن المشكلة الدستورية الليبية هي مسألة داخلية لا يحق لجامعة الدول العربية أن تدخل فيها. ومع ذلك استمر السيد عزام في الإدلاء بتصريحاته المناهضة للإجراءات والقرارات التي ابتدأت تشكل أمس بناء الدولة اللبية، كذلك استمر عزام في حرصه على توجيه النداءات إلى الشعب اللبي مباشرة دون مخاطبة قيادات هذا الشعب، كذلك فبيوم استقلال ليبيا، فشل الأمين العام في القيام بواجب تهنئة الشعب اللبي بالمناسبة. ولقد حالت مواقف الأمين العام دون انضمام ليبيا إلـى جامعة الدول العربية إلى أن أجبر السيد عزام على تقديم استقالته من الأمانة العامة للجامعة تنفيذا لتعليمات من مجلس قيادة الثورة المصري في صراع ليس له علاقة بالشأن الليبي. كذلك فقد أدت مواقف الأمين العام هذه إلى إسقاط ظلا من الشكوك على ما قامت به الجامعة من مساع أثناء النظر الى القضية الليبية. وقد وصف الدكتور نيقولا زيادة فى لا لم القيم الليبية في العصور الحديثة" هذه المواقف بقوله: "إن موقف جامعة الدول العربية ممثلا بأمينها العام يومئذ- لم يكـن دوما موقفا عادلا بعيدا عن الهوى كما يبدو في القرار الذي اتخذ بتاريخ 17/اذار 1951 بخصوص لجنة الستين.[2]

2. القضية الليبية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة:

في مؤتمر الصلح : جاءت نقطة التحول في القضية الليبية عند وضع معاهدة الصلح مع إيطاليا في مؤتمر باريس عام 1947 ونصت تلك المعاهدة على تخلي إيطاليا عن جميع حقوقها في مستعمراتها الإفريقية السابقة (ليبيا، ارتيريا، الصومال الإيطالي)، على أن تستمر الإدارات القائمة في تلك البلدان إلى أن يتم الاتفاق النهائي بشأن حل المشكلة بقرار مشترك تصدره حكومات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في مدى سنة من بدء سريان مفعول المعاهدة الذي حدد بتاريخ 15/ايلول/1947، وأصدرت الدول الأربع تصريحا ألحق بالمعاهدة المذكورة تضمن أربعة بنود كالتالي:

اتفاق الدول الأربع على أن تقرر مشتركة حلا نهائيا لمشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة يجب أن يكون فـي ضوء رغبات السكان عام من سريان معاهدة الصلح مع إيطاليا، إن الحل وذلـك في غضون عام من سريان معاهدة الصلح مع ايطاليا، ان الحل يجب ان يكون في ضوء رغبات السكان ومصلحتهم (هذه أول إشارة إلى

[1] العقاد، المصدر السابق، ص 73-76.
[2] نقولا زيادة، المصدر السابق، صر 31.

ضرورة مشاركة شعوب هذه البلدان.)، إذا لم تتمكن الدول الأربع من الوصول إلى اتفاق خلال المدة المحددة ، تحال المشكلة إلى الأمم المتحدة، وتتعهد الدول الأربع بقبول توصياتها، واتخاذ ما يلزم تنفيذها إحالة المسألة إلى وكلاء وزارات خارجية الدول الأربع بتعليمات محددة بإيفاد لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة للاطلاع على رأي السكان، وتقديم تقارير بالخصوص وتنفيذا لهذا التصريح فقد قرر الوكلاء إيفاد لجنة تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة، للتعرف على رغبات السكان ووضع تقرير عن أحوال تلك المستعمرات.[1]

المبحث الثالث : دور ادريس السنوسى فى توحيد الجهود الشعبية في سبيل استقلال ليبيا

كانت الأوساط الشعبية في ليبيا في حالة غليان نظرا لتأخر البت في مصير البلاد كل هذه السنوات، علاوة على الإخفاق في توحيد الجهود في مسعى مستمر لإبراز رغبات أهل البلاد، وكانت مساع حثيثة قد بدأت لتوحيد المواقف غير ان هذه المساعي قد باءت بالفشل وكانت قصة هذه المساعي قد بدأت في حزيران/1946 عندما وصل إلى القاهرة وفد يمثل الجبهة الوطنية المتحدة يتكون من السادة محمود المنتصر وطاهر المريض للاتصال بالسيد محمد إدريس السنوسي وتقديم منهاج للعمل الموحد يتكون من ثلاث نقاط:

1. رفض أي استقلال أو وصاية تتقدم بها الدول الكبرى لأي من المنطقتين (برقة وطرابلس) دون اعتبار وجهة نظر سكان المنطقة الأخرى.
2. اقتصار الإمارة السنوسية على شخص السيد إدريس لا أن تكون وراثية في أسرته.
3. شكل الحكومة يجب أن يكون برلمانيا دستورياً.

وقد رد السيد إدريس برسالة بتاريخ 14/حزيران/1946، موجهة، إلى الجبهة موافقا على هذه المقترحات من حيث المبدأ، ومؤكدا على أن الحكم يجب أن يكون دستوريا، وأن تتفق الأمة على هيئة تأسيسية تسن الدستور، وأن موضوع ولاية العهد واختيار العاصمة هو من اختصاص المجلس النيابي الذي تختاره الأمة، وحث على تنفيذ الاقتراح الخاص بتكوين هيئة مشتركة لتوحيد الجهود.[2]

على أثر ذلك جرت مباحثات في بنغازي بين وفدين، أحدهما يمثل الجبهة الوطنية (الطرابلسية)، والآخر يمثل الجبهة الوطنية (البرقاوية). وقد خيم على ذلك الاجتماع كل الإسقاطات والتراكمات الماضية والتي زعزعت ثقة كل جانب في الطرف الآخر، ولم يتمكن المتفاوضون من الوصول إلى اتفاق بالرغم من أن وجه الخلاف كان ضئيلا ولكنه بدأ في الاتساع، ولم تفلح مساعي التوفيق التي بذلت وكانت تلك فرصة ذهبية ضاعت للاتفاق، وكان توحيد الكلمة هاما في هذه المرحلة بالذات خاصة وأن الخلافات بين الأحزاب والتيارات قائمة على أشدها في منطقة طرابلس.

عند انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى، أرسل السيد إدريس السنوسي مذكرة إلى أمين عام جامعة الدول العربية يحثه فيها على عرض قضية ليبيا على مجلس الجامعة "لاتخاذ قرار حاسم لمساعدة ليبيا ،،. لتتمكن البلاد من شرح قضيتها في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع العظمى المنعقد بموسكو وأمام اللجنة الدولية المراد إرسالها إلى ليبيا.[3]

---

[1] مجيد خدوري، المصدر سابق، ص 31.
[2] محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر، ط1، 1948، ص 41.
[3] محمد فؤاد شكري، المصدر نفسه، ص 42-44.

" كانت هذه المذكرة امتدادا للمحاولة التي بذلها السيد إدريس كي تقبل الجامعة بممثلين عن الشعب الليبي، وكان يريد من ذلك أن يعبر الليبيون أنفسهم عن مطالبهم بدلا من أن يقوم بذلك طرف آخر. وقد كان إدراك السيد إدريس للأوضاع في ليبيا وللحالة الدولية محفزا له كي يوحد الأمة خلف رأي واحد يمكن به مواجهة لجان التحقيق. وقد سبق لسيد إدريس أن وحد الأحزاب السياسية والجمعيات[1]. في برقة في هيئة واحدة هي ؛المؤتمر الوطني الذي تم تشكيله في يناير 1948 ولكنه كان شأنه في ذلك شأن كل الليبيين قلقا من الخلاف القائم بين الأحزاب والجمعيات في منطقة طرابلس وكذلك من عدم الوصول إلى اتفاق شامل بين مناطق ليبيا الثلاث حول مستقبل البلاد. ولقد شارك السيد إدريس في هذا التوجه عدد من زعماء طرابلس اجتمعوا في القاهرة وشكلوا :هيئة تحرير ليبيا" مؤلفة من السادة بشير السعداوي، وطاهر المريض، ومنصور بن قدارة، وأحمد السويحلي ومحمود المنتصر، وجواد بن ذكري. وقد أذاع الأمين العام للجامعة العربية بيانا قال فيه: "إن الغرض الأصيل من تأسيس هذه الهيئة أن تستطيع إزالة أسباب الخلاف بين الأحزاب السياسية في طرابلس الغرب، وأن تجمع كلمة الطرابلسيين أمام لجان التحقيق المنتظرة حول مطلبي الوحدة والاستقلال.[2]

أما في فزان، فبالرغم من تشديد الخناق على الأهالي من قبل السلطات الفرنسية، إلا أن عدا من النشطاء السياسيين ألفوا جمعية سرية ترأسها الشيخ عبد الرحمن البركولي، وكانت على صلة وثيقة مع السيد أحمد سيف النصر وقد أقام هؤلاء الزعماء صلات وثيقة مع السيد إدريس من ناحية ومع بعض زعماء منطقة طرابلس وهكذا أصبحت البلاد مستعدة لاستقبال لجنة التحقيق بوضعية أفضل مما كانت عليه في السابق، وإن لم تبلغ درجة التوحيد الكاملة في برقة، كان المؤتمر الوطني قد عمل على توحيد الجماهير وحشدها حول المطالب الثلاث التي أجمعت عليها برقة وهي الاستقلال والوحدة والإمارة السنوسية، وفي طرابلس، قامت هيئة التحرير بتوجيه الأحزاب السياسية إلى المطالبة بالاستقلال والوحدة، وبالرغم مما كان بين زعماء الأحزاب من منافسة إلا أنها ظهرت وكأنها جبهة موحدة وفي فزان تمكنت الشخصيات القيادية في المنطقة لا سيما آل سيف النصر- من توجيه الجماهير وجهة المطالبة بالاستقلال والوحدة وإمارة السيد إدريس السنوسي وقد كانت ليبيا في ذلك الوقت تمور بالتوقعات والاستعدادات لإظهار الرأي الوطني أمام لجنة التحقيق الرباعية التي كان قد تقرر إيفادها إلى البلاد.[3]

1. لجنة التحقيق الرباعية:

فى 6/اذار/1948 وصلت لجنة التحقيق الرباعية إلى ليبيا وقضت فيها 75 يوما إلى تاريخ 20 ايار من نفس العام، واستمعت اللجنة إلى آراء مسؤولي الإدارات العسكرية البريطانية والفرنسية، واتصلت بالأحزاب السياسية والهيئات والأفراد، كما اتصلت بالأقليات (الطليان واليهود)، وقدمت اللجنة تقريرها إلى وكلاء وزراء الخارجية في أخر تموز من السنة نفسها، ويمكن تلخيص ما أوردته اللجنة في تقريرها عن ليبيا في النقاط التالية :

١- أن نسبة كبيرة من سكان ليبيا هي بدوية وأمية.

٢- لا يستطيع أي جزء من أجزاء ليبيا أن يكتفي بذاته.

٣- الأحزاب متفقة على الاستقلال والوحدة والانضمام إلى جامعة الدول العربية.

[1] دي كاندول ايريك امار، الملك ادريس عاهل ليبيا، حياته وعصره، ترجمة عمر خيرت، لندن، 1988، ص 33،
[2] جويل طلحة، محطات من تاريخ ليبيا، الرباط، المغرب، ط1، د.ت. ص 22-29.
[3] جريل طلحة، المصدر السابق، ص 30.

اشترط المؤتمر الوطني (البرقاوي) في سبيل الوحدة أن تقام ملكية وراثية يتولاها السيد إدريس المهدي السنوسي، وأن لا يسمح للإيطاليين بالعودة إلى برقة مهما كانت الأحوال أن الأقلية الإيطالية في طرابلس ترى ضرورة عودة إيطاليا إلى ليبيا، أما العرب فلا يقبلون بعودة إيطاليا مطلقا أبدى السكان رغبة أكيدة في وجوب إنهاء الإدارتين البريطانيا ٠ والفرنسية في البلاد، وقد انعقد اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع في باريس بتاريخ 13/ايلول/1948 لدراس توصيات وكلاء الوزارات فيما يتعلق بنتائج لجنة التحقيق الرباعية. وبدا واضحا تعذر اتفاق الوزراء على حل المسألة الليبية، فقد اقترح الاتحاد السوفيتي وضع ليبيا تحت وصاية مباشرة لهيئة الأمم المتحدة على أن يتولى إدارة مجلس وصاية يتكون من الدول الأربع إضافة إلى إيطاليا، كان هذا يعني وجود الاتحاد السوفيتي ضمن المجلس وهذا ما دعى أمريكا وبريطانيا إلى رفض الاقتراح، وإزاء فشل المؤتمر في الوصول إلى قرار أحيلت المسالة إلى الأمم المتحدة برسالة مؤرخة في 15/ايلول/1948 وهكذا أخذت القضية اللبية طريقها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

2.الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة

ناقشت الجمعـــية العمة للأمم المتحـــــــدة المسالة الليبية خلال دورتيها الثالثة والرابعة ففي الدورة الثالثة عهدت الجمعية العامة بالمسألة اللبية إلى لجنتها السياسية (اللجنة الأولى) وقد شرعت اللجنة في مناقشة المسألة بتاريخ 6/نيسان/1949م حيث تقدم الوفد الباكستاني بمشروع قرار يتضمن السماح لهيئات تمثل أهل البلاد للادلاء ببيانات أمام اللجنة، وقامت لجنة فرعية بفحص وثائق الوفود التي تقدمت بطلب للحديث أمام اللجنة، وقد سمح بالحديث أمام اللجنة لوفود تمثل كلا من المؤتمر الوطني ؛برقة، وهيئة تحرير ليبيا،؛طرابلسا، علاوة على ممثل عن الطائفة اليهودية في طرابلس، ومندوبين عن جمعيات تمثل الأقليات الإيطالية التي لا تزال مقيمة في طرابلس.[2]

وقد طالب مندوب المؤتمر الوطني (البرقاوي) بالاستقلال الناجز واشترط لتحقيق الوحدة قبول كل الاقاليم الليبية بامارة السيد محمد ادريس السنوسي، واشار المندوب الى كفاح الليبين من أجل استقلالهم ، والى مشاركتهم الفعلية في الحرب العالمية الثانية وقال: اننا كنا نطمح في الاشتراك مع الحلفاء في اقرار السلام والأمن الدوليين لا ان نوضع تحت الادارة البريطانية لست سنوات"، وطالب مندوب المؤتمر الوطنى (البرقاوي) بعدم السماح لايطاليا بالعودة إلى أي جزء من اجزاء ليبيا ثم تحدث مندوب هيئة تحرير ليبيا فطالب بالاستقلال والوحدة، واشار الى كفاح الليبين من اجل حريتهم، واوضح بان اقامة نظم منفصلة في ليبيا يتناقض مع رغبات السكان وعبرت مختلف الدول عن ارائها في القضية، وكانت معظم الاراء تدور حول وضع ليبيا تحت الوصاية، وكان الاختلاف بين هذه الدول هو في تحديد شكل هذه الوصاية.[3] ومدتها وشروطها:

فالاتحاد السوفيتي طالب بوصاية مباشرة للامم المتحدة والولايات المتحدة ضمنت كلمتها حديث غامض عن استقلال ليبيا والى ان يتم ذلك يعهد بها الى وصاية دولية يكون لبريطانيا دور رئيس فيها، وفرنسا رات ان يعهد بالوصاية الى ايطاليا، وبريطانيا اعلنت رفضها لفكرة الوصاية الايطالية، وقدمت مشروعا يتفق مع الافكار الامريكية ينص على ما يلي:

1. استقلال ليبيا خلال عشر سنوات

2.وضع برقة تحت الوصاية الدولية وتتولى بريطانيا ادارتها

[1] جيب هنري، ليبيا بين الحاضر والماضي، ترجمة: شاكر ابراهيم، منشورات المنسأة الشعبية،د.ت. ص 41.
[2] جيب هنري، المصدر السابق، ص 42.
[3] الريان محمد الرجاني، تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، دار اليازوردي، الاردن، ط2، 2011، ص 39.

3. تتولى حكومات مصر وفرنسا وايطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة وضع خطة للوصاية على باقي اجراء ليبيا.[1]

أما مجموعة دول امريكا اللاتينية ما عدا البرازيل، فقد عارضت مشروع القرار البريطاني وقدمت مشروع قرار توضع بموجبه ليبيا تحت الوصاية الايطالية لمدة عشر سنوات تستقل بعدها وكانت المجموعة اللاتينية تتعاطف مع ايطاليا كونها تتحد معها في الديانة الكاثوليكية وعارضت الدول العربية المشروع البريطاني وأثارت مصر مجدداً مطالبها حول مسالة الحدود أما العراق فقد تقدم بمشروع قرار بقضي بمنح ليبيا الاستقلال فوراً وتقدمت الهند بمشروع قرار يقضي بفرض وصاية جماعية على ليبيا.[2]

وبتعدد مشاريع القرارات وتضاربها شكلت مجموعة عمل مكونة من (15) عضوا وهي (بريطانيا، أمريكا، الأرجنتين، استراليا، شيلي، الدانمرك، مصر، اثيوبيا، فرنسا، الهند، العراق، المكسيك، جنوب افريقيا، الاتحاد السوفيتي، البرازيل)، واوكل الى هذه المجموعة بمهمة محاولة المواءمة بين مشاريع" القرارات المطروحة أمام اللجنة السياسية كان الوقت الممنوح لمجموعة العمل قليلاً، أقل من أن يوائم بين الاتجاهات المتضارعة في مشاريع القرارات، ولم يكن يؤمل من المجموعة أي تقدم يذكر غير ان الحدث الذي اقحم نفسه على مجموعة العمل هو ما كشفت عنه الصحف فجاة عن قصة اتفاق سري بين كل من وزير خارجية بريطانيا (ارنست بيفن) ووزير الخارجية الايطالى - الكونت كارلو سفورزا- وهو الاتفاق الذي اشتهر فيها بمشروع بيفن/سفورزا.[3]

مشروع بيفن/سفورز:

لم يشتهر أي مصطلح في مفردات السياسة الليبية في المرحلة التي سبقت الاستقلال مثلما اشتهر مشروع (بيفن/سفورزا)،وفي الأمم المتحدة كان مشروع بيفن / سفورزا، في الواقع صورة معدلة من مشروع القرار البريطاني المقدم إلى اللجنة السياسية. فقد أدركت بريطانيا أن مشروع قرارها يواجه عقبات كبيرة قد تؤدي إلى الحيلولة دون نجاحه. وقد أدركت أن عليها أن تسلك أحد طريقين لتمرير مشروعها.

الأول: أن تتفق مع الدول المؤيدة لإيطاليا (وهي دول أمريكا اللاتينية.)

الثاني: أن تتفق مع إيطاليا نفسها حتى تستقطب تأييد الدول اللاتينية التي تشكل في ذاك الوقت. أكبر كتلة لديها سياسة موحدة تجاه مسألة المستعمرات الإيطالية. وقد اختارت بريطانيا الاتفاق مع إيطاليا، فكان اتفاق بيفن/ سفورزا، ثم قامت بريطانيا بإدخال تعديلات على مشروع قرارها الأساس ليتناسب مع الصفقة التي أبرمها الوزيران البريطاني والإيطالي وقد قوبل هذا الاتفاق باستياء من جانب كثير من الوفود التي رأت فيه محاولة لوضع اللجنة السياسية ومن ثم الجمعية العامة للامم المتحدة أمام أمر واقع أبرم خارج كواليس المنظمة الدولية. وقد تكتلت مجموعة الدول العربية مع عدد من الدول الإسلامية والاتحاد السوفيتي في محاولة لعرقلة مشروع القرار المعدل[4] .غير أن هذه المعارضة لم تجد فتيلا عند نظر مجموعة العمل لمشروعات القرارات، فقد رأت أغلبية الوفود في مجموعة العمل أن مشروع القرار البريطاني حسب تعديله هو المشروع الوحيد القادر على الحصول على الأغلبية المطلوبة، ولذلك فقد أوصت مجـــــوعة العمل(10 أصوات مؤيدة و 4 معارضة، وامتناع وفد عن التصويت)، إلى اللجنة السياسية باتخاذ المشروع أساسا للنقاش. وينص المشروع على ما يلي:

---

[1] الريان محمد الرجاني، المصدر نفسه، ص 40-41.
[2] عميش فتحي ابراهيم، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج1، 2001، ص 87.
[3] محمود حسن سلمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، ط1، 1992، ص 61.
[4] الريان محمد الرجاني، المصدر السابق، ص 42.

أولا: تحصل ليبيا على استقلالها بعد عشر سنوات من تنفيذ هذا القرار بشرط أن تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة أن هذه الخطوة مناسبة.

1. وضع برقة تحت الوصاية الدولية، على أن تتولى المملكة المتحدة إدارتها، دون أن يؤثر ذلك على وحدة ليبيا.
2. وضع فزان تحت الوصاية الدولية، على أن تتولى فرنسا إدارتها، دون أن يؤثر ذلك على وحدة ليبيا. على ذلك .
3. وضع طرابلس تحت الوصاية الدولية في نهاية عام ١٦٥٢، على أن تتولى إيطاليا إدارتها، دون أن يؤثر وحدة ليبيا. على أن تستمر الإدارة العسكرية البريطانية المؤقتة بعملها خلال فترة الانتقال بمساعدة مجلس استشاري يتكون من ممثلين عن (مصر، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وممثل عن الشعب)، على أن تحدد اختصاصاته بالاتفاق مع الإدارة.[1]

ثانيا: العمل على تنسيق السياسة بين الإدارات الثلاث حتى لا ينشأ ما قد يعرقل استقلال ليبيا أو يؤثر في وحدتها. ويتولى مجلس الوصاية الدولية التابع لهيئة الأمم المتحدة متابعة تنفيذ ذلك.[2]

وفي اللجنة السياسية احتدم النقاش حول هذا المشروع، فهاجمته العراق التي اتهمت مجموعة العمل بتجاهل كافة مشاريع القرارات الأخرى، وهوجم المشروع من قبل عدد من الوفود على أنه مناف لمطالب أهل البلاد في الاستقلال والوحدة. وبينما كانت المناقشات في اللجنة السياسية على أشدها، كان الانفجار الغاضب في كل مدن ليبيا وقراها، فقامت المظاهرات والإضرابات رفضا للمشروع وتعبيرا عن مناهضة أية فكرة ترمي نحو عودة الحكم الإيطالي، وإبداء للاستعداد لمقاومة إيطاليا بالقوة المسلحة إن لزم الأمر، وتعالت الهتافات مطالبة بالاستقلال والوحدة، ووجه المواطنون سيلا من البرقيات والنداءات إلى زعماء البلاد للاتحاد ومواجهة الموقف، ووجهت برقيات إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، كما وجهت برقيات إلى وزير خارجية بريطانيا واصفة اتفاقه مع (سفورزا) بأنه خال من أي خلق ويتعارض مع الوعود التي قطعتها بريطانيا إلى الشعب الليبي. كما أبرق مندوب المؤتمر الوطني البرقاوي، ومندوب هيئة تحرير ليبيا في الأمم المتحدة محتجا على المشروع.[3]

وقد برزت أهمية الوحدة السياسية، فاتفقت مجموعة من الأحزاب في طرابلس على تشكيل المؤتمر الوطني الطرابلسي على غرار المؤتمر الوطني البرقاوي، وأصبح السيد بشير السعداوي زعيما له، وعودة إلى اللجنة السياسية التي ما زالت تنظر في المسألة الليبية، فقد تقدم وفد بولندا بافتراح يقضي بأن يسمح لممثلي ليبيا بإبداء رأيهم في مشروع القرار البريطاني، وقد اتفق وفدا طرابلس وبرقة على أن يتحدث الدكتور علي نور الدين العنيزي أمام اللجنة الاولى نيابة عن الوفدين، وجاء في كلمته:

" إن مشروع القرار مناف لمبادئ الأمم المتحدة ويشكل تهديدا للسلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وقال إن الليبيين، عازمون على استخدام كل الوسائل لمقاومة هذه المحاولة لاستعمارهم وأعلن: " أن البلاد عازمة على العصيان المدني ان لم تغير بريطانيا من موقفها.[4]

انهيار مشروع بيفن/ سفورزا:

[1] محمود حسن سلمان، المصدر السابق، ص 62.
[2] عميش فتحي ابراهيم، المصدر السابق، ص 82.
[3] عميش فتحي ابراهيم، المصدر السابق ، ص 83.
[4] مصطفى عبد الله، بعض الملامح التاريخية عن ليبيا، بنغازي، ط1، 1995، ص 21-22.

غرض المشروع على الاجتماع العام للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 17/ايار/1949 وكان يتطلب ثلثي الأصوات لإقراره وكانت الصورة واضحة والأصوات محسوبة، فالمشروع سيتحصل على أغلبية الثلثين إذا صوتت لـه دول أمريكا اللاتينية والدول المؤيدة لمبدأ فرض وصاية على ليبيـا، ومصلحة دول أمريكا اللاتينية تكمن في وصاية إيطاليا على طرابلس وبدونها فإن المشروع لا يهمها نجاحه، ولكن هناك عدد من الدول لا ترغب في رؤية إيطاليا وصية على أى جزء من ليبيا ورغم ذلك ستؤيد المشروع بجملته. وجرت المناورات الإجرائية المعتادة، فتقدمت عدة دول بطلب تصويت منفرد على الفقرة (ج) الخاصة بالوصاية الإيطالية).على طرابلس، فكانت نتيجة التصويت (33) صوتا ضد (17) صوتا وامتناع (7))١٠ دول عن التصويت، أي أن الفقرة لم تحز على أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين كان الفارق صوتا واحدا، هو صوت مندوب هايتي (أميل سان لو)، الذي غير تصويته عما كان عليه في اللجنة السياسية وبسقوط هذه الفقرة أصبح مشروع القرار أيلا للسقوط إذ لم يعد لدول أمريكا اللاتينية أية مصلحة في تأييده، علاوة على أن سقوط هذه الفقرة مضافا إليها فقرة أخرى تتعلق بوصاية إيطاليا علـى الصومال أدى إلى وجود ثغرات في مشروع القرار غير قابلة للاصلاح. وعند تصويت الجمعية العامة على المشروع كانت النتيجة (14) صوتا مؤيدا ضد (37) صوتا وامتناع (7) دول عن التصويت، وهكذا جرى دفن مشروع بيفن/ سفورزا سيئ الذكر، وعلى إثر سقوط هذ المشروع، بادر الوفد العراقي بتقديم مشروع قرار يقضي بمنح ليبيا استقلالها فورا، وتقدمت دول أخرى منها الباكستان بمشروعات قرارات لإبقاء القضية الليبية حية في الأمم المتحدة، غير أنها رفضت جميعا، وقبل اقتراح تقدمت به بولندا يقضي بإحالة القضية إلى الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

المبحث الرابع : اعلان حكومة برقة والاستعداد للاستقلال

انقضت الدورة الثالثة دون ان تتوصل الجمعية العامة الى نتيجة فيما يتعلق بالقضية الليبية كان هذا مدعاة لنفاد صبر الليبيين وتزايد قلقهم على مصير بلادهم وقد كانت تطورات مشروع بيفن/سفورزا في الجمعية العامة بمثابة ناقوس خطر ينبه الى ضعف الوضع الدولي لقضية الاستقلال، فقد كان الأمر مرهونا بصوت واحد لوضع البلد كلها في طريق مظلم عنوانه الوصاية الدولية ومما زاد الأمر خطورة على الاتفاق بين القوى الوطنية في الأقاليم الليبية حول الأسس التي بموجبها ينبغي تحقيق الاستقلال.[2]

وبتاريخ اول حزيران 1949، انعقد في بنغازي اجتماع للمؤتمر الوطني (البرقاوي) أعلن به الأمير ادريس السنوسي استقلال برقة، وطالب بريطانيا والدول العربية والمجتمع الدولي بالاعتراف بهذا الاستقلال، وعبر عن أمله في أن تتحقق وحدة طرابلس وبرقة في المستقبل وأصدر الأمير الدستور في 31/ايلول/1949، ونص على ان يكون مسؤولا امامه مباشرة أما البرلمان فقد تقرر ان يكون من مجلس واحد يضم عددا من الاعضاء المنتخبين، والاعضاء المعينين وفقا للنسب التي يحددها مرسوم خاص على ان يمارس حق التصويت كل البرقاويين من يتجاوز سنه 21 سنة ويكون القضاء مستقلا عن السلطة التنفيذية ويشمل المحاكم المدنية والشرعية ومحكمة الاستئناف.

وفي الواقع فان هذه الخطوة كانت دون الاستقلال الكامل للاقليم، ولاكنها ابعد بكثير من الحكم الذاتي، وهي بقدر ما اثارت من ابتهاج وترحيب فقد اثارات ايضا بعض الانتقادات.

ومهما قيل من انتقادات حول هذه الخطوة، واعتبار البعض لها على انها خطوة انفصالية، الا ان الواقع هو ان لدى الامير ادريس مايبرر اقدامه عليها، خاصة على ضوء التطورات التي شهدتها القضية الليبية في الامم

[1] الريان محمد الرجاني، المصدر السابق، ص 42-43.
[2] عميش فتحي ابراهيم، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ط1، 1996، ص 211.

المتحدة كذلك فقد كانت هذه الخطوة سواء اراد لها الامير ذلك ام لم يرد عاملا ساعد على تحقيق جملة من الامور منها:

1. اختبار نوايا بريطانيا ووعودها تجاه ليبيا عامة وتجاه برقة خاصة.
2. اثبات قدرة العناصر الليبية على استلام الامور وادارة شؤون الدولة كرد على حجج من يقولون بعكس ذلك.
3. ان هذه المناسبة استغلها الامير لتاكيد اهتمامه بتحقيق وحدة ليبيا، وحثه لزعماء الاحزاب والجمعيات في طرابلس للعمل على تحقيق ذلك، وقد كان هذا المعنى واضحا في خطاب الامير الذي القاه بالمناسبة، وفي تصريحه الذي ادلى به الى عدد من زعماء وقادة جمعية عمر المختار.[1]
4. . وكانت المناسبة فرصة لاذابة الجليد وانهاء القطيعة، حيث بادرت الجبهة الوطنية (الطرابلسية) بايفاد وفد لتهنئة الامير بالاستقلال ، ولم يلبث المؤتمر الوطني (الطرابلسي) ان ارسل وفدا لبحث مسالة الزعامة السنوسية مع زعماء برقة، وقد لقي الوفدان ترحيبا حارا في بنغازي وطلب الوفدان بان يمر الامير بطرابلس في طريقه لزيارة بريطانيا للاطلاع على وجهات النظر ونقلها الى لندن وهو ما قام به الامير فعلا في رحلتي الذهاب والعودة ولقي ترحيبا منقطع النظير.[2]
5. وقد كان استقلال برقة وماترتب عليه اثباتا عمليا لحقيقتين وضعتا المتشددين في طرابلس وبرقة امام مسؤولياتهم، الحقيقة الاولى: امكانية برقة بقيادة السيد ادريس ان تخطو لوحدها خطوات نحو الاستقلال والحقيقة الثانية :[3] انه مهما بلغت درجة استقلال برقة الا انه لن يعمر طويلا دون استقلال ليبيا باقاليمها الموحدة، لقد فرضت وحدة ليبيا نفسها من خلال خطوة يصفها البعض بانها انفصالية.

1. الدورة الرابعة للجمعية العامة للامم المتحدة:

بتاريخ 30/ايلول/1949 افتتحت اللجنة السياسة وخصصت اربع عشرة جلسة للمناقشة العامة للمسالة الليبية، وقد كان واضحا منذ البداية ام مشاريع الوصاية لم تعد لها قبولا، كذلك فقد ساهم تنافس المعسكرين الى توفير ظروف ملائمة اجبرت الدول المعنية على الانفاق على منح ليبيا الاستقلال، لم يكن هناك أي خلاف يذكر الا في التفاصيل (الموعد، الفترة الانتقالية، القضايا الاجرائية، وغيرها ...)

استمعت اللجنة السياسية الى كلمات وفود الدول وكانت كلها تؤيد منح ليبيا الاستقلال، كذلك ادلى مندوبون عن المنظمات التالية بيانات امام اللجنة

1. المؤتمر الوطني (البرقاوي)
2. المؤتمر الوطني (الطرابلسي)
3. حزب الاستقلال (طرابلس)
4. ممثل عن الجالية اليهودية (طرابلس)[4]

مثل السيد عمر فاتق شنيب الموتمر الوطني (البرقاوي)، فطالب في بيانه بالاستقلال، وأعلن أن برقة بقيادة الأمير ادريس السنوسي تنظر بفارغ الصبر تحقق الاستقلال الكامل، وأعلن عن رفضه لأية فترة انتقالية طويلة، ونادى بضرورة توحيد البلاد تحت الإمارة السنوسية، وقال ان الخطوة التي أعلنت في برقة لا تشكل أي عائق أمام وحدة البلاد، ثم اعطى الكلمة لاحد اعضاء الوفد الذي تلا برقية من الامير ادريس يعلن فيها رفضه لاية فترة انتقالية، ويطالب بمنح البلاد استقلالها فورا.

---

[1] عميش فتحي ابراهيم، المصدر السابق، ص 212.
[2] الريان محمد الرجاني، المصدر السابق، ص 43.
[3] مصطفى عبد الله، المصدر السابق، ص 23-24
[4] بن حليم مصطفى احمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء الاسبق، 1997، ص 61.

ثم تحدث السيد بشير السعداوي ممثلا للمؤتمر الوطني (الطرابلسي) فطالب بالاستقلال وبتوحيد ليبيا، وقال بان ليبيا الموحدة سوف تكون عاملا لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط، وكرر مطالبة المؤتمر بمنح ليبيا الاستقلال فورا دون ابطاء.[1]

ثم ادلى السيد عبد الله الشريف بيان نيابة عن حزب الاستقلال (طرابلس) فطالب بالاستقلال الكامل، وقال بانه الى ان يتم تشكيل حكومة دستورية فان لجنة تابعة للامم المتحدة ينبغي ان تشرف على تنفيذ قرار الجمعية العامة.

وطالب مندوبو الاقلية اليهودية بحماية اليهود، وقال بان مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية قد اخذت تتدهور، وانهم قد تعرضوا للخطر نتيجة لاعمال ارهابية موحى بها من الخارج، وطالب باسم يهود طرابلس ان تشكل مفوضية الامم المتحدة التي ستكلف بالاشراف على المرحلة الانتقالية من دول محايدة وان تمثل فيها الاقليات، وطالب بان تعطى ضمانات خاصة لحماية واحترام المركز الثقافي والديني لليهود وحماية مركزهم الاقتصادي.

وقد تلقت اللجنة السياسية جملة من المشاريع والقرارات قدمها العراق والهند والولايات المتحدة والباكستان، واحيلت مشاريع القرارات الى لجنة فرعية مكونة من (129 عضوا، وفي بداية عملها وافقت اللجنة الفرعية على اقتراح من مندوب فرت=نسا فيها يقضي يعدم مناقشة مشاريع القرارات واحدا بعد اخر، وبدلا من ذلك تناقش اللجنة المسالة الليبية حسب المواضيع التي تحتويها، وهكذا كان مطروحا امام اللجنة المواضيع التالية:

1. الاستقلال
2. المدة التي يجب ان ينجز خلالها
3. التطور الدستوري وتشكيل الحكومة
4. الاشراف خلال المرحلة الانتقالية (مجلس الامم المتحدة: اخنصاصاته وتشكيله وكيفية تعيين مندوب الامم المتحدة واختصاصاتها)[2]

وقد جرى الاتفاق على هذه االبنود وتقريرها في اللجنة الفرعية بعد مداولات واقتراحات متعددة، وضمنت فى مشروع قرار موحد لقد كانت الأمور تسير نحو ما يبتغيه الليبيون، غير ان مشكلة بقيت عالقة وتهدد بعرقلة التطورات الايجابية، وهي استمرار مطالبة مصر بتعديل حدودها مع ليبيا سواء أمام مؤتمر الصلح أو خلال دورات الجمعية العامة وقد قام مندوب الباكستان بايحاء من مصر - اقتراحا بان يفوض مندوب الأمم المتحدة يعاونه مجلس الأمم المحددة للقيام لبحث المطالب المصرية ، وقد عارض مندوب الاتحاد السوفيتي هذا الاقتراح، وقال ان ذلك يعني اقتطاع اجزاء من ليبيا قبل ان تستقل ، واوضح بان هذه المهمة هي من اختصاص الحكومة الوطنية المقبلة في ليبيا وليست من اختصاص أي طرف اخر، ورفض الاقتراح الباكستانى بعد ان عارضته أمريكا وبريطانيا وفرنسا غير ان ذلك لم يمنع المندوبين المصريين من اثارة هذه المسالة[3] كلما عرضت القضية الليبية، كما حاول المندوب المصري في مجلس الأمم المتحدة الخاص بليبيا ان يوجه المجلس في اتجاه تعديل الحدود الليبية، مما دفع الامير ادريس في سبتمبر 1950 الى توجيه برقية الى السيد ادريان بلت (مندوب الامم المتحدة في ليبيا) يخطره فيها بالاثار السلبية التي تشكلها المطالب المصرية على العلاقات الطيبة بين البلدين، وحذر الامير من أي اجراء يتخذ في هذا لا الخصوص قبل استقلال ليبيا، وقال بان أي قرارات تتخذ قبل الاستقلال ذات مساس بالاراضي الليبية لن تكون قرارات عادلة وحتما فهي

[1] بن حليم مصطفى، المصدر نفسه، ص 62-63.
[2] بالعالية ميلود، الشيخ محمد بن علي السنوسي، مجلة عصور، جامعة وهران، العدد 8، 2006.
[3] شاكر محمد، المصدر السابق، ص 84.

منافية للقرار رقم 289، واوضح بان ليبيا لن تقبل ابدا ولن تعترف باي قرارات من هذا النوع تتخذ قبل ان تتحقق السيادة الليبية او قبل ان يكون في مقدورها ان تدافع عنة مصالحها امام الجمعية العامة من خلال ممثليها المعتمدين.

غير ان اثارة المندوب المصري لمسالة الحدود لم تؤثر على مسار الامور لا في اللجنة السياسية ولا في الجمعية العامة فقد اقرت اللجنة السياسية مشروع القرار باغلبية (50) ضد لا احد وامتناع (8) دول عن التصويت.

قرار الجمعية العامة باستقلال ليبيا

وفي جلسة الجمعية العامة المائتين والخمسين المنعقدة بتاريخ 21 نوفمبر 1949، عرض مشروع القرار الموصى به من اللجنة السياسية واقر باغلبية (49) صوتا ضد لا احد وامتناع (9) دول عن التصويت، وحمل القرار الرقم (289- الدورة الرابعة).[1]

ويقضي القرار بان تصبح ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة، وتنفيذا لهذا القرار، عينت الجمعية العامة السيد ادريان بلت (مساعد الامين العام للامم المتحدة) مندوبا للامم المتحدة في ليبيا، وتم تشكيل مجلس الامم المتحدة بليبيا مندوبين عن كل الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، مصر، الباكستان، ايطاليا، وممثلين عن برقة وطرابلس وفزان ومندوب يمثل الاقليات.[2]

التطور الدستوري:

بعد مداولات عديدة اقر مجلس الامم المتحدة الخاص بليبيا خطة تقدم بها السيد ادريان بلت لتنفيذ قرار الامم المتحدة وتتضمن الخطة ما يلي:

1. انتخاب المجالس المحلية في برقة وطرابلس وفزان في يونيو 1950.
2. اختيار اللجنة التحضيرية لاعمال الجمعية الوطنية التاسيسية في وقت لايتجاوز يوليو 1950. (وهي اللجنة التي عرفت بلجنة الواحد والعشرين).
3. انتخاب الجمعية الوطنية التاسيسية ودعوتها الى الاجتماع في خريف 1950، (لجنة الستين) تم التاكيد انه أي اخلال في الوحدة بين الاقاليم الثلاثة، ربما يؤدي الى انهيار فكرة الوحدة الليبية من اساسها وقد بدا انعقاد الجمعية الوطنية في مدينة طرابلس بتاريخ 16/ تشرين الثاني/ 1950 وفي 2/ كانون الاول قررت ان تكون ليبيا دولة اتحادية.[3]
4. تؤلف الجمعية الوطنية التاسيسة حكومة مؤقتة في اوائل عام 1951.
5. اقرار الجمعية الوطنية التاسيسية للدستور خلال عام 1951.
6. اعلان الاستقلال وانشاء حكومة وطنية قبل 1 يناير 1952، وهو الموعد الذي حدده قرار الامم المتحدة كموعد اقصى للاستقلال.

وبصدور قرار الامم المتحدة، وبتشكيل المجلس الدولي، وبتعيين مندوب الامم المتحدة، بدات مرحلة جديدة عرفها المؤرخون بمرحلة بناء دولة ليبيا الحديثة او مرحلة التطور الدستوري.

اعلان الاستقلال:

---

[1] الريان محمد الرجاني، المصدر السابق، ص 50.
[2] ابو عجيلة محمد الهادي، دور الحركة الوطنية في الكفاح ضد الاطماع الاجنبية، مجلة السائل، 2006، ص 21.
[3] بن حليم مصطفى، المصدر السابق، ص 64.

كان موعد ليبيا مع الاستقلال في يوم 24 كانون الثاني 1951، في ذلك اليوم احتشدت الجماهير في ميدان التاسع من حزيران بمدينة بنغازي، ومن شرفة قصر المنار اطل الملك ادريس يعلن على العالم وعلى الشعب الليبي أن ليبيا منذ اليوم اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وقال بانه لمن أعز أمانيه أن تحي البلاد حياة دستورية صحيحة، وحث على الاحتفاظ بما اكتسبناه بثمن غال وان ننقله الى اجيالنا، وذكر الملك ادريس ابطال ليبيا، ودعا بالرحمة لشهداء الأمة وحيا العلم رمز الجهاد والتحاد وتراث الاجداد. وإدراكاً منه لمدى ضعف الدولة الجديدة والاخطار المحدقة ، بها شرع الملك منذ البداية في البحث عن افضل الوسائل الممكنة لصون الاستقلال الذي عانت بلاده وشعبه الاهوال، ومع أن الكثيرين من المراقبين وقت الاستقلال نظروا على هذه الدولة، الناشئة بعاهلها المسن وشعبها الممزق الهزيل فلم يروا في طريق مستقبلها غير المحسن والكوارث، الا ان الملك ادريس استطاع بالحكمة وبعد النظر والنزاهة ان يقود بلاده لاكثر من 17 عام.[1]

الخاتمة

لم تكن الحركة السنوسية مثل كثير من الطرق الصوفية تقصر اهتمامها على شئون العبادة غير ناظره إلى أحوال الناس وقضاياهم، بل كانت حركة دين ودولة، وعلم وعمل، وتربية وجهاد، وكانت الزوايا التي انشائها في ليبيا وأفريقيا الغربية دور عبادة وتعليم ومراكز حياه واجتماع ومقر حكم وسلطان.

وقد ترك السنوسيين منذ ان تاسست طريقتهم في النصف الأول من القرى الثالث عشر الهجري اثرا واضحاً، جعل الحركة العثمانية صاحبة الأمر في ليبيا وقتذاك تعتمد على جهود السنوسيين في حكومة البلاد الداخلية، ثم فى مكافحة الاستعمار الذي بدا يتغلغل في افريقية الغربية، وحين اغارت ايطاليا على ليبيا سنة 1911م حملت السنوسية راية الجهاد ضد العدو الغاصب اكثر من 30 عاما.

وقد عرفت السنوسية منذ بدء الحركة حتى نهايتها زعماء وقادة مصلحين ومنهم ، الملك ادريس السنوسي كان مهتم كثيرا بالدين والعلم والأخلاق حيث انه كان يرى ان الحياة السعيدة لا تقوم الاعلى عدد القيم ومن أقواله (إن سنن الإسلام السياسية تعتمد على دعائم متينة محكمة ، فلو حفظت هذه السنن سيست بها الحكومة الإسلامية بما أصاب دولة الإسلام ما اصابها، لا ريب أن ضعف المسلمين يرجع إلى اهمال هذا وتركه، واذا ما اراد المسلمون ان ينالوا مجدهم فليرجعوا إلى قواعد حكومتهم الأولى، ولا ينظرا ان ذلك رجوعا الى الوراء بل على العكس فهو التقدم والتكامل)

وكان لادريس السنوسي دور مهم في ميلاد دولة ليبيا، ونتيجة لمطالبة الليبيين بضرورة الاحتفاظ بوحدة الأقاليم الثلاثة البرقة – طرابلس- قزان) تحت زعامة الأمير ادريس ارسلت الأمم المتحدة مندوبها الى ليبيا لاستطلاع الأمر، واخد رأي زعماء العشائر فيمن يتولى أمرهم، واتجهت الاراء إلى قبول الأمير ادريس السنوسي حاكما على ليبيا اتجه الأمير بعد ان توحدت البلاد تحت قيادته الى تقوية دولته، فاسس اول جمعية وطنية تمثل جميع الولايات الليبية في 25 من تشرين الثاني 1950 ، وقد اخذت هذه الجمعة عدة قرارات في اتجاه قيام دولة ليبيا دستورية، منها أن تكون ليبيا دولة ديمقراطية اتحادية مستقلة ذات سيادة على ان تكون ملكية دستورية، وان يكون سمو الأمير السيد محمد ادريس السنوسي أمير برقة ملك المملكة الليبية المتحدة"، كما انصرفت الى وضع دستور المملكة، واصدرته في 7 من / تشرين الاول 1951م متضمناً 204 مواد دستورية وبعد أن أعلن الملك ادريس السنوسي أن ليبيا اصبحت دولة ذات سيادة عند إصدار الدستور انضمت إلى جامعة الدول العربية سنة 1953م ، وإلى هيئة الامم المتحدة سنة 1955م .

[1] بن حليم مصطفى، المصدر السابق، ص 65.

وقد ظل السنوسي ملكا على ليبيا حتى قامت ثورة الفاتح في 1 من ايلول 1969م) بزعامة العقيد معمر القذافى فاطاحت بحكم الملك ادريس السنوسي، الذي انتقل الى مصر لاجئا سياسياً، وظل بها مقيما حتى توفى في 25، من ايار 1983

اولا: الكتب

1. أحمد صدقي الدجاني ،دراسات في تاريخ ليبيا المعاصر، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2019.
2. محمد عبد الله عودة، ابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، دار الأهلية النشر والترويع، عمار ، 1949.
3. على محمد الصلابي، الثمار الركبة للحركة السنوسية فى ليبيا، سيرة الزعيمين ادريس السنوسي وعمر المختار، مكتبة التابعين الامارات الشارقة، القاهرة، على شمس، ط1، 2001،
4. مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت ، 1966.
5. ايريك ارمار دي كاندول، الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره، لندن، 1988.
6. محمد البشير المغربي، وثائق جمعية عمر المختار، صفحة من تاريخ ليبيا، 1993.
7. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1968.
8. محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المكتب الاسلامي، بيروت، لبنان،
9. طلحة جبريل، مذكرات على عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، الرباط، المغرب، ط 3، د.ت
10. محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951.
11. صلاح العقادن ليبيا المعاصرة، طرابلس، 1970.
12. محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر، ط 1، 1948.
13. دي كاندول ايريك أمار، الملك ادريس عاهل ليبيا، حياته و عصره، ترجمة عمر خيرت ، لندن، 1988.
14. جريل طلحة، محطات من تاريخ ليبيا الرباط، المغرب، ط 1، د.ت.
15. محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1957.
16. جيب هنري، ليبيا بين الحاضر والماضي، ترجمة: شاكر ابراهيم، منشورات المنشاة الشعبية، د.ت.
17. الريان محمد الرجاني، تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، دار اليازوردي، الاردن، ط2، 2011.
18. عميش فتحي ابراهيم، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج 1، 2001.
19. محمود حسن سلمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، ط 1، 1992.
20. مصطفى عبد الله، بعض الملامح التاريخية عن ليبيا، بنغازي، ط 1، 1995.
21. عميش فتحي ابراهيم، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج1،ط1، 1996.
22. نقولا زيادة: ليبيا في العصور الحديثة - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة – القاهرة -1966.
23. جلال يحيى - المغرب العربي (الحديث والمعاصر) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الإسكندرية - 1982.
24. محمد طيب الاشهب ، ادريس السنوسي، القاهرة، 1990.
25. أحمد صدقي الدجاني ،دراسات في تاريخ ليبيا المعاصر، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2019.

ثانيا: المجلات والصحف

1. بالعالية ميلود، الشيخ محمد بن علي السنوسي، مجلة عصور، جامعة وهران، العدد 8، 2006.
2. أبو عجيلة محمد الهادي، دور الحركة الوطنية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية، مجلة السائل، 2006